

أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية – دراسة تطبيقية على شركات الإسمنت الليبية

د. مصطفى جمعة محمد *

كلية الاقتصاد بجامعة طبرق و متعاون بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

Mostafa.ali@tu.edu.ly

أ. بسمة سليمان عطيه – قسم المحاسبة كلية الاقتصاد – جامعة طبرق، وكيل
الكلية للشؤون العلمية.

bsma.ateya@tu.edu.ly

أ. انتصار امراجع غريب – قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة طبرق.
intesar.gareeb@tu.edu.ly

The Impact of Ownership Structure on Earnings Management Practices in Industrial Companies – An Applied Study on Libyan Cement Companies

ABSTRACT:

alhadaf alrayisiu hu albahth fi dirasat tathir alhaykal almalakii ealaa mumarasat 'iidarat nisan. waqad mathalat haykaliaat milkiat khasatan fi almilkiat alwatania (Kbar khilaf dhalika) wal'iidarat almalakiati, kama yumkin qias mumarasat 'iidarat al'iirbah hasab namudhaj junz almueadala, wanamudhaj milir.

wseyaan lilhusul ealaa albayanat almaliat allaazimat lilqawayim almaliat albahth 'ihsayyaan tama 'iijra' dirasat tatbiq ealaa sharikat al'asmanti, waqad tama jame albayanat bishakl mawthuq ealaa albayanat almaliat lilqawayim almaliat altaaliat wadhalik natijat alaistihqaqat altaqdariat wamutaghayirat haykal almilkiati, bial'iidafat 'ilaa alsaytarati, waqad tama tahlil albayanat biaistikhdam 'uslub tahlil al'ishalati.

hadha, waqad 'awdahat natayij altahlil al'ihsayiyi ma yalaa, wujud ealaqat maenawiat dhu dalalat 'ihsayiyat bayn almumarasat alwataniat wa'iidarat nisan fi alsharikat al'astarliniati, hayth 'ana 'iidarat almumarasa ('ayin kulama zad almashat alwataniu zad hajm mumarasat nisan/abril), kama tujad ealaqat tardiat bayn almumarasat wa'iidarat alaistiqlaliat alwataniat, ('aya kulama zad eedad al'afrad almuasasiyin zad hajm 'iidarat nisan

Keywords: Ownership Structure; ; Earnings Management

الملاعنة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح. وقد تمثلت متغيرات هيكل الملكية في الملكية المؤسسية (كبار المساهمين) والملكية الإدارية، كما تضمنت قياس ممارسات إدارة الأرباح وفق نموذج جونز المعدل، ونموذج ميلر.

وسعياً للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث إحصائياً تم إجراء دراسة تطبيقها على شركات الإسمنت، وقد تم جمع البيانات اعتماداً على البيانات المالية للقوائم المالية المنشورة وذلك لقياس الاستحقاقات التقديرية ومتغيرات هيكل الملكية، بالإضافة إلى المتغيرات الحاكمة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار.

هذا، وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي ما يلى، وجود علاقة معنوية ذو دلاله إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، حيث أن ممارسات إدارة الأرباح (أى كلما زاد الملكية المؤسسية زاد حجم ممارسات إدارة الأرباح)، كما توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (أى كلما زادت الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح).

- المقدمة :

أصبح اختيار هيكل الملكية من أكثر الموضوعات من حيث الأهمية في أدبيات المحاسبة والتمويل، حيث اجذب اهتمام العديد من الباحثين لما له من أثر على سلوك الإدارة عند اتخاذ القرارات المستقبلية مثل : قرارات الاستثمار والتمويل وسياسات تخفيف تكفة رأس المال وغيرها من القرارات المؤثرة على قيمة الشركة. ويُعبر هيكل الملكية عن هويات حملة الأسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم، حيث يعتبر هيكل الملكية المتغير الرئيسي الذي يؤثر على نتائج الشركة. ويمكن التفرقة بين نوعين من هيآكل الملكية في الشركات وهما: هيكل الملكية المركزية والتي تشير إلى تركيز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وهيكل الملكية المشتتة والتي تشير إلى وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة بحيث يمتلك كل مساهم عدداً قليلاً من الأسهم بحيث لا تتجاوز 5% من أسهم الشركة (Choi, 2018).

ونظراً للتعارض في المصالح بين المالك والإدارة من جهة، وبين المالك والدائنين من جهة أخرى، فإن هذه الأطراف قد تدخل في اتفاقيات تعاقدية، كما هو الحال بالنسبة لعقود الحوافر، وشروط المديونية، مما قد يدفع إدارة المنشأة إلى التأثير

المتعمد على الأرباح المحاسبية لتحقيق منفعتها الذاتية على حساب المالك، أو الوفاء - ظاهرياً. بشروط المديونية على حساب الدائنين، وهو ما يطلق عليه "إدارة الأرباح" Earnings Management. ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، و- أيضاً - على مدى قدرة المستثمرين على استخدام هذه الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية من استثماراتهم في المنشأة.

2- مشكلة البحث وتساؤلاته :

مع تطور بيئه الأعمال، وتتمامي الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية لتحقيق منافع ذاتية في ظل فصل الملكية عن الإداره زادت حدة التعارضات في المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة (أبو الخير، 2008)، واتسمت المعلومات المحاسبية بعد التمايز سواء بين الإداره والمستثمرين، أو بين المستثمرين أنفسهم مع بعضهم البعض وهو ما أدى إلى اتجاه الإداره لتطبيع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير على رقم الأرباح المنصورة حسب استراتيجيات الإداره وقت التقرير عن الأرباح (حسن، 2009)، لذا فإن نمط هيكل الملكية يُعد بمثابة القوى المضادة لمواجهة نفوذ وممارسات الإداره (عبيد، 2010) فقد أشارت دراسة (Bushman and Piotroski, 2006) إلى أن الشركات التي تكون فيها هيأكل الملكية مشتتة بين عدد كبيرة من الأفراد تكون تقاريرها المالية أكثر تحفظاً في حين أشارت دراسة (Shuto and Takada, 2010) إلى أن هناك علاقة سلبية بين زيادة الملكية الإدارية وتحفظ الأرباح، كما بحثت دراسة (Katz, 2009) تأثير هيكل الملكية في إدارة الأرباح وأداء المنشأة طويل الأجل، والتي تكون ملكيتها وإدارتها من قبل بيوت استثمارية وتوصلت أن تكون ممارسات إدارة الأرباح لديها أقل، ويكون تقاريرها المالي أكثر تحفظاً، ومما لا شك فيه أن هيكل ملكية الشركات له تأثير على قيمة الشركات وقراراتها في المجالات المختلفة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات. كما أن ملكية الشركات من قبل المستثمرين المؤسسين سيؤدي إلى تحقيق رقابة فعالة وقوية على الإداره، وبالتالي يمكن لهذه المؤسسات القيام بدور رقابي مما يؤثر إيجاباً على الشركة من وجهة نظر المستثمرين. وفي نفس الوقت يزداد طلب أصحاب المصالح المختلفين لقيام الشركات بدورها وزيادة جودة أرباحها مما يؤثر في قراراتها وأنشطتها وهو ما سينعكس على علاقتها بأصحاب المصالح وبالتالي على أدائها وقيمتها.

وبناء عليه، اتجهت الكثير من الشركات للقيام بدورها لتلبية حاجات أصحاب المصالح بصفة عامة من أجل البقاء والاستمرار.

وعليه، يتمثل سؤال البحث الرئيسي في تحديد العلاقة بين هيكل الملكية المؤسسية وممارسة إدارة الارباح وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :
ما هي ممارسة إدارة الارباح وما أهم مقاييسها من منظور محاسبي ؟
هل تؤثر الملكية المؤسسية على ممارسة إدارة الارباح في شركات الصناعية ؟

3- أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث دراسة العلاقة بين هيكل ملكة كبار المستثمرين والملكية الإدارية والملكية المؤسسية لشركات الاسمنت الليبية وممارستها لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ودراسة تلك العلاقة في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية خلال تلك الفترة.

4- أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث كونها دراسة علاقة تأثير متغير هيكل ملكة كبار المستثمرين والملكية الإدارية والملكية المؤسسية على ممارسة إدارة الارباح وفق نموذج جونز المعدل في شركات الاسمنت الليبية.

5- حدود البحث :

يركز البحث في دراسة قياس مجموعة من المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث في شركات الاسمنت الليبية في الفترة من 2012-2017 ، يتم قياس متغيرات البحث وفق التالي:

هيكل الملكية: شركات الاسمنت هيكل مركز يمثل 90% ملكية مؤسسية للشركات والدولة.

إدارة الارباح: تقاس وفق نموذج جونز المعدل 1995 ونموذج ميلر.

- المتغيرات الرقابية: تقاس وفق نسب مالية من القوائم المالية للشركات فترة البحث.

6- الدراسات السابقة:

دراسة (أبو العلاء 2019): هدفت هذه الدراسة لقياس أثر كل من هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتوصلت إلى أن هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية وهيكل الملكية الأجنبية له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وهيكل ملكية الدولة له تأثير معنوي سالب على إدارة الأرباح، وهيكل التمويل له تأثير معنوي موجب على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

دراسة (عفيفي 2011): هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في مصر. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 34 شركة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2008 ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين وبين إدارة الأرباح، ووجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح.

دراسة (نصار، 2020) : هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحث بقياس هيكل الملكية من خلال متغيرين هما الملكية الإدارية مقاسة بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وتركز الملكية مقاساً بنسبة ملكية كبار المساهمين، أما إدارة الأرباح فقد تم قياسها باستخدام نموذج جونز Jones المعدل الذي أثبت بأنه أفضل النماذج الموجدة في قياس إدارة الأرباح، وتوصلت إلى أن الشركات السورية تمارس إدارة الأرباح، وعدم وجود أثر لمستوى الملكية الإدارية ومستوى تركز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح.

المالية (المصارف) - البالغ عددها (13) شركة تتنمي إلى قطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين وأظهرت النتائج أن الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح بنسبة 63%، وهي نسبة مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر المستوى الملكية الإدارية ومستوى تركز الملكية في درجة

تناولت دراسة (Yang et al. 2008) دراسة أثر هيكل الملكية الإدارية على إدارة الأرباح في تايوان. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، حيث بلغت عدد المشاهدات 7213 مشاهدة من الشركات المدرجة في البورصة التايوانية، وذلك خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2004 وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل ملكية كبار المساهمين وبين إدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Alves 2012) إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في البرتغال، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 34 شركة من الشركات المدرجة في البورصة البرتغالية، وذلك خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2007. وقد توصلت

هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المركزية وبين إدارة الأرباح.

هدفت دراسة 2016 Sousa & Galdi إلى دراسة أثر هيكل الملكية المركزية على إدارة الأرباح في البرازيل. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، حيث بلغت عدد المشاهدات 2593 مشاهدة، وذلك من خلال التطبيق على الشركات المدرجة في البورصة البرازيلية بورصة ساو باولو، وذلك خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2014. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية المركزية وإدارة الأرباح ، وبالتالي وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل المركزية وجودة الأرباح.

دراسة 2012 Mard & Marsat تناولت الدراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في فرنسا، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 350 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الفرنسية، وذلك خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية المركزية وإدارة الأرباح.

هدفت دراسة 2015 Kazemian & Sanusi إلى دراسة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح في المكسيك. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار فروض الدراسة، اعتماداً على بيانات 90 شركة من الشركات المدرجة في البورصة المكسيكية، وذلك خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2009 . وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية العائلية وإدارة الأرباح.

فروض البحث:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح.

قياس متغيرات البحث:

المتغير المستقل: (هيكل الملكية)

- الملكية المؤسسية (كبار المساهمين): نسبة رأس المال للمؤسسات إلى إجمالي رأس المال (65% الشركة الوطنية للاستثمار)

- الملكية المطروحة للجمهور (الأفراد): 35% للاكتتاب العام (صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي)

بـ- المتغير التابع: (إدارة الارباح)

تقاس إدارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية (نموذج جونز المعدل)

أولاً: تحليل هيكل الملكية الشركات

يعتبر انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة إحدى السمات الأساسية للشركات المساهمة حيث يتم تفويض حق المالك في السيطرة واتخاذ القرارات المجموعة متخصصة من المديرين لديهم الكفاءة في إدارة الشركات حيث يقتصر اهتمام المساهمين على حجم التوزيعات والسعر السوقي للأسهم ، مما يجعل قيمة الشركة تعتمد بشكل أساسي على أفعال وتصرفات المديرين الأمر الذي يلقي بدوره على أهمية التوافق بين المالك والمديرين الاستمرار وبقاء الشركة

كما أن الفضائح والأزمات المالية الكبرى والانهيارات التي حدثت في العديد من الشركات الكبرى في شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي من أبرزها انهيار شركة Enron . وغيرها أثبتت الضوء على ضعفاليات الرقابة على تصرفات المديرين ، مما أدى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات والتي تلعب دوراً هاماً في علاج مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح. ويتوقف دور المالك في حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعاله لضبط سلوك الإدارة على عاملين أساسيين هما : (1) مدى تشتت أو تركز الملكية (2) مدى معرفة ودرایة هؤلاء المالك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول للمعلومات وتفسيرها . فليس هناك شك في أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من المالك وكذلك انخفاض معرفة ودرایة هؤلاء المالك إنما يؤثر سلباً في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة والعكس صحيح، ومن هنا تبرز أهمية تركز الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كآلية الحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين عبيد، 2010، ص. (20)، ومن خلال نظرية الوكالة تتأثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الارباح، عليه يمكن تقسيم هيكل الملكية إلى:

أ. الملكية المركزية : حيث تكون الملكية والسيطرة في يد عدد محدود أو صغير من المالك ومصدر السيطرة هو إما امتلاك معظم أسهم الشركة وبالتالي معظم حقوق

التصويت أو امتلاك نوعية خاصة من الأسهم تعطى حقوق تصويتية أكبر مقارنة بغيرها وتمتاز هذه الشركات بتقليل احتمالات إساءة الإدارة استخدام السلطة لمزايا أو سمات ناتجة عما لدى هؤلاء المالك من القوة والحافز على مراقبة الأداء، وهذا النمط سائد في دول أفريقيا وأسيا وأوروبا ماعدا بريطانيا. بـ الملكية العائلية حيث تكون الملكية والسيطرة عبارة عن شركات تتسب إلى عائلة معينة وتكتسب شهرتها من شهرة العائلة أو العكس أن تكتسب العائلة شهرتها من خلال شهرة الشركة التي تحمل اسمها ، وهي شركات في أغلب الأحيان مغلقة على ملاكها وقد يكون هناك سيطرة فقط من العائلة على الشركة وليس ملكية بنسبة 100%
ج - الملكية المؤسسية: تعنى أن يتم امتلاك أو السيطرة على الشركات من قبل بعض المؤسسات مثل البنوك أو شركات التأمين ..

د. الملكية الأجنبية ملكية أجنبية أو سيطرة على عمل أو مورد طبيعي في بلد ما من قبل أفراد ليسوا مواطنين في ذلك البلد أو من قبل شركات يقع مقرها خارج هذا البلد وبشكل عام تحدث عندما تضخ الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في أكثر من بلد استثمارات طويلة الأجل في بلد أجنبي وعادة ما تكون على شكل إستثمار أجنبي مباشر أو اكتساب (Chau, Esther 2013) (منير هندي 2009)
ثانياً: إدارة الارباح في الشركات الصناعية

عرف الباحثان (Stlowy and Breton, 2004. P.7) إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة للاختيار من بين البدائل المحاسبية أو عند تصميم المعاملات للتأثير على إمكانيات تحويل الثروة فيما بين الأطراف ذوي العلاقة، أي المنشأة وكل من المجتمع والمستثمرين والمديرين؛ حيث يتم تحديد عناصر القوائم المالية المستهدف التلاعب بها وتعديلها مثل صافي الدخل (إضافة أو استبعاد إيراد أو مصروف معين أو بالتلاء معه في تصنيف عنصر معين، أو مثل الهيكل المالي للمنشأة "هيكل الخطر: نسبة المديونية إلى حقوق الملكية")، والذي يمكن تعديه اصطناعياً من خلال تضخيم الربح أو من خلال إخفاء تمويل معين باستخدام وسائل التمويل خارج الميزانية.

حيث أن الأرباح خالية من ممارسات إدارة الأرباح تشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح، وتعتبر إدارة الأرباح وسيلة للمديرين للتحكم في حجم الأرباح التي سيتم الافصاح عنها في القوائم المالية، وذلك من خلال عدة أساليب من بينها مرونة معايير المحاسبية، إدارة الاستحقاقات والتقديرات المحاسبية بالشكل الذي يساعد على التحكم

في حجم الأرباح المعلنة، واتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية يمكن من خلالها التحكم في إجراء تعديلات على حجم الأرباح الحالي (Perols and lougee 2010, p.53) لذلك تمثل طرق إدارة الأرباح في :

أولاًـ إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة:

حيث يقوم المديرون باتخاذ قرارات تشغيلية، أو استثمارية أو تمويلية حقيقة من شأنها التأثير أو التلاعب بالأرباح الحالية ويطلق عليه التلاعب من خلال الأنشطة الحقيقة وقد انتهت دراسة (Roychowhury, 2006, P.335) إلى أن المديرين يتجنبون الإعلان عن وجود خسائر عن طريق قيامهم بالتلاعب في الأنشطة الحقيقة. ومن الأمثلة على التلاعب في الأنشطة الحقيقة للمنشأة هي : (1) الإفراط في الانتاج بهدف تخفيض مصروف تكلفة انتاج البضاعة المباعة بالإضافة إلى التلاعب في المبيعات وهو يشير إلى سلوك المديرين الذين يحاولون زيادة المبيعات خلال العام الحالي في محاولة لزيادة أرباح الفترة. (2) تخفيض الاستثمار في مصروف البحث والتطوير وهو يشير إلى قيام المديرين بزيادة الأرباح الخاصة بالفترة الحالية من خلال تخفيض الاستثمار في البحث والتطوير. (3) توقيت بيع الأصول الثابتة للتلاعب في حسابات الأصول وقيام المديرين ببيع الأصول الثابتة لتجنب النمو السالب للأرباح والإخلال باتفاقيات سداد الديون (Ibrahim et al. 2011, p. 50-78).

أنواع الأنشطة الحقيقة التي يتم إدارتها :

طبقاً لدراسة (Xu et al., 2007) يمكن تصنيف الأنشطة التي يمكن إدارة ربحيتها إلى نوعين يتمثل النوع الأول في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، أما النوع الثاني فهي الأنشطة التمويلية.

إدارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية:

حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح من خلال الاختيار بين السياسات المحاسبية، علاوة على إجراء بعض التقديرات المحاسبية باستخدام أساس الاستحقاق، الاستفادة من مرونة المعايير المحاسبية، والتبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية وذلك للتأثير على الأرباح الحالية، ولكن الأسلوب الأكثر استخداماً من بين هذه الأساليب هو أسلوب إجراء بعض التقديرات المحاسبية باستخدام أساس الاستحقاق، وقد أطلقت عليه الدراسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات غير العادية.

ثالثاً: أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح، حيث اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل ملكية

كبار المساهمين وإدارة الأرباح، (e.g., Yang et al. 2008; Bao & Lewellyn, 2017; Hassan et al. 2018) وعلى النقيض من ذلك اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح (e.g., Alzoubi, 2017; Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018) ، وتوصل العديد من إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (Yang et al. 2008) ، وعلى النقيض من ذلك توصل العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح (Kamran & Shah, 2014) . ، بينما توصلت دراسة Alves (2012) ، Shayan (2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الملكية الإدارية وإدارة الأرباح. (Nia et al 2018). أبو العلا، 2018).

تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

بنص الفرض الأول: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض يقوم الباحثون باتباع الخطوات التالية:

2/2: تحديد المتغيرات الأساسية وصياغة نموذج الانحدار.

1/2/2: المتغيرات الأساسية :

تتمثل المتغيرات الأساسية في هيكل الملكية، وإدارة الأرباح حيث تتعدد طرق قياس إدارة الأرباح، والتي اعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة، فقد اعتمدت بعض هذه الدراسات عند قياس هيكل الملكية (على قيمة رأس المال الحكومي والمؤسسي والجمهوري إلى إجمالي قيمة رأس المال) ، ولقياس إدارة الأرباح على (مدى خلو الأرباح من إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل). من ناحية أخرى، قامت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هيكل الملكية، وإدارة الأرباح ، بأخذ بعض المتغيرات الرقابية في الحسبان، والتي تؤثر على العلاقة بين هيكل الملكية، وإدارة الأرباح ؛ ومن أمثلتها: صافي التدفقات النقدية، وحجم المنشأة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية.

صياغة نموذج الانحدار :

لاختبار الفرض الأول قام الباحثون بصياغة نموذج الانحدار التالي:

$$EM = b_0 + b_1 (INSOW) + b_2 (MANOW) + b_3 CFO + b_4 SIZE + b_5 ROE + b_6 ROA + b_7 LEV + b_8 + \dots$$

حيث إن:

EM	(ادارة أرباح بالاعتماد على نموذج Jones (المعدل).		
INSOW	الملكية المؤسسية: وتقاس بقيمة رأس المال المؤسسات إلى إجمالي رأس المال		
MANO W	الملكية الإدارية: وتقاس بقيمة رأس المال إدارة صندوق الانماء الاقتصادي إلى إجمالي رأس المال		
CFO	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
SIZE	النوعارينم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام		
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية، ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية		
ROA	معدل العائد على الأصول ، ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول		
/ LEV	درجة الرفع المالي، وهي عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية		

3/1/2: تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الأول:

يوضح الجدول رقم (1) التالي الإحصاء الوصفي الفرض الأول.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الأول.

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري
EM	0.735	0.642	0,179
INSOW	0,247	0,158	0,194
MANOW	0.227	0.176	0197
ROA	0,746	0,743	0,044
ROE	0,587	0,586	0.086
LEV	1,404	1,431	0,134
SIZE	6,604	6,233	0,532
CFO	640438,3	741555	242916

يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (1) السابق ما يلي :
بلغ متوسط إدارة الأرباح (0.735) وبانحراف معياري (0.642) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية المؤسسية (0,24)، ومتوسط الملكية الإدارية (0,227) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الأصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي ان متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الأصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية

لاختبار الفرض يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض، و- أيضاً - نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

5/1/2 تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول كما يلي :

اعتمد الباحثون على أسلوب الارتباط بيرسون لما تتمتع به بيانات الدراسة والمتمثلة في البيانات الكمية، وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (2) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول. يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (1) السابق ما يلي

Variables	EM	INSOW	ROA	ROE	LEV	SIZE	CFO

بلغ متوسط إدارة الأرباح (0.735) وبإنحراف معياري (0.642) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية المؤسسية (0,24)، ومتوسط الملكية الإدارية (0,227) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الأصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي ان متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الأصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية :

لاختبار الفرض يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض، و- أيضاً - نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

5/1/2 تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول كما يلي :

اعتمد الباحثون على أسلوب الارتباط بيرسون لما تتمتع به بيانات الدراسة والمتمثلة في البيانات الكمية، وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (2) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول.

EQ	1	*0.209	*-0.026	0.134	-0.126	0.283*	0.18
INSOW		1	*0.189	0.057	-0.082	0.55	**0.119
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE	EM	INSO	ROA	ROE	LEV	SIZE	CFO
LEV	es	W		E	1	0.236	0.015
EQ	1	*0.209	*-0.026	0.1	-0.126	0.283	0.18
SIZE				34		1*	0.163
INSOW		1	*0.189	0.0	-0.082	0.55	**0.19
				57			
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE				1	**0.007	0.094	0.152
LEV					1	0.236*	0.015
SIZE						1	0.163
CFO							1

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول

يلاحظ الباحثون على الجدول رقم (2) السابق ما يلي:

- 1- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (اي كلما زاد حجم الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط (0,21)،(0,18)،(0,283) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%).
- 2- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول ، حيث بلغ معامل الارتباط (0,026)، عند مستوى معنوية أقل من (1%).
- 3- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.
- 4- توجد علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين معدل العائد على الأصول على الأصول حيث بلغ معامل الارتباط (0,189)، عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وعلاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين التدفق النقدي، حيث بلغ معامل الارتباط (0,119)، عند مستوى معنوية أقل من (5%).

تحليل نتائج الانحدار لاختبار الفرض الأول:

يعتمد الباحثون لاختبار الانحدار للفرض على أسلوب الانحدار البسيط، وذلك لاختبار العلاقة الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار جميع متغيرات الفرض.

تحليل نتائج الانحدار البسيط لاختبار الفرض الأول:

لختبار الفرض باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، سيتم استخدام المعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 INSOW + \epsilon$$

للتعرف على اتجاه العلاقة بين أثر الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح، قام الباحثون بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط. وبوضوح الجدول رقم (3) النتائج التي توصل إليها:

جدول رقم (3): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

R ²	اختبار T		الثابت	قيمة معامل الانحدار Beta	المتغير المستقل الملكية المؤسسية
	Sig	قيمة T			
0,018	0.000*	2,479	0,181	0,57	الملكية المؤسسية

* عند مستوى معنوية أقل من 1%

يتضح من الجدول رقم (3) السابق ما يلي:

1- نظراً لأن اشارة قيمة معامل الانحدار (Beta) موجبة للمتغير المستقل الملكية المؤسسية ، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، وتدل قيمة Beta على إن كل تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة المتغير المستقل الملكية المؤسسية يؤدي إلى تغيير مقداره 0,57 في قيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح).

2- إن قيمة T أكبر من 2% ومستوى الدلالة المعنوية لاختبار T للمتغير المستقل الملكية المؤسسية مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي 0,00 وهكذا يؤكد رفض فرض الدراسة.

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح" ، وقبول الفرض البديل.

بمعنى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح (اي العلاقة العكسية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح).

3- يوضح معامل التحديد R^2 النسبة المئوية للتقسيرات التي يستطيع أن يفسرها المتغير المستقل الملكية المؤسسية للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع إدارة الأرباح بقدر 0,018، وبالتالي يمكن صياغة نموذج (معادلة) الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الملكية المؤسسية كما يلي:

$$ص = أ + ب س$$

إذا معادلة الانحدار = ص (إدارة الأرباح) = $0,181 + 0,57 س$ (الملكية المؤسسية)

تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول

قام الباحثون باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ وبوضوح الجدول رقم (4) التالي نتائج هذا الاختبار:
جدول رقم (4): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

R^2	F . Test		T . Test		المعلمات المقدرة β_i	المتغيرات المستقلة
	Sig	القيمة	Sig	القيمة		
0,184	*0.00	11,5 9			0,092	الجزء الثابت
			***0,099	1,426	0,186	INSOW
			*0.00	0,266	0,176	ROA
			*0,00	0,740	0,209	ROE
			**0,002	-1,281	-0,245	LEV
				0,62	0,099	SIZE
				0,37	-0,471	CFO

*مستوى معنوية أقل من 0,01

** مستوى معنوية أقل من 0,05

*** مستوى معنوية أقل من 0,10

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد والموضحة في الجدول (4) السابق إلى أن نموذج الانحدار دال احصائياً، وذلك لأن معنوية F مساوية للصفر. أما فيما يتعلق بمدى قدرة النموذج على تفسير البيانات أو الانحرافات الكلية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) فيوضحها معامل التحديد R^2 ؛ والذي يشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحثون قادر على تفسير (18,4%) من البيانات في إدارة الأرباح يمكن تفسيرها بواسطة الاختلافات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار المستخدم عند مستوى معنوية أقل من (1%), وهذا يعني أن (82,60%) من هذه

البيانات في إدارة الأرباح ترجع إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

هذا، وقام الباحثون عند قياس إدارة الأرباح بالاعتماد على مدى خلو الأرباح من التلاعب باستخدام نموذج Jones المعدل، وأن جميع نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد السابقة هي العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع إدارة الأرباح (أي العلاقة الإيجابية مع إدارة الأرباح يعني علاقة سلبية مع جودة الأرباح، وأي العلاقة سلبية بين إدارة الأرباح يعني علاقة إيجابية مع جودة الأرباح).

يلاحظ الباحثون على نتائج تحليل الجدول (4) السابق الانحدار المتعدد ما يلي.

1- يؤثر الملكية المؤسسية تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح (إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%， وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة الملكية المؤسسية ، لذا فإن الملكية المؤسسية يؤثر سلبياً في إدارة الأرباح، أي انه كلما انخفضت الملكية المؤسسية كلما ازدادت إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات .

2- يؤثر معدل العائد على حقوق الملكية تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%， وبالتالي تنخفض ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة إيجابية بين معدل العائد على حقوق الملكية وإدارة الأرباح.

3- يؤثر معدل العائد على حقوق الأصول تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%， وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على الأصول، وكانت العلاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الأصول وجودة الأرباح.

4- تؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 2%， وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض صافي التدفقات النقدية، وكانت العلاقة إيجابية بين صافي التدفقات النقدية وإدارة الأرباح.

5- تؤثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%， وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض صافي التدفقات النقدية، وتكون العلاقة إيجابية بين صافي التدفقات النقدية وإدارة الأرباح.

صياغة نموذج الانحدار المتعدد للفرض الأول:
يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Eq = 0.092 + 0.186 INSOW + 0.176 ROA + 0.209 ROE - 0.245 LEV + 0.099 SIZE - 5.177 CFO.$$

مما سبق يخلص الباحثون من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الأول الذي ينص على : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح.

اختبار الفرض الثاني للدراسة:
ينص الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح.

تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الثاني:

يوضح الجدول رقم (5) التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض.

جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الثاني.

المتغير	المتوسط	الوسط	الانحراف المعياري
EM	0,45	0,470	0,1003
MANOW	0,23	0,158	0,194
ROA	0,746	0,743	0,743
ROE	0,587	0,586	0,086
LEV	1,404	1,431	0,134
SIZE	6,604	6,233	0,532
CFO	640438,3	741555	242916

يلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (5) السابق ما يلي :

بلغ متوسط إدارة الأرباح (0,45) وبانحراف معياري (0,1003) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة. ومتوسط الملكية الإدارية (0,23) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشآة (6,40)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الأصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي أن متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الأصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الأصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية :

لاختبار الفرض الثاني يعتمد الباحثون على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض ، وتشغيل نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني كما يلي :
ويوضح الجدول رقم (6) التالي مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض.
الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني

Variabls	E M	MANO W	ROA	ROE	LEV	SIZE	CFO
EQ	1	*0.73	*-0.279	0.114	*0.306	0.056	*0.90
MANO W		1	*0.189	0.057	-0.082	0.55	**0.119
ROA			1	0.132	-0.203	-0.200	0.291
ROE				1	**0.007	0.094	0.152
LEV					1	0.236*	0.015
SIZE						1	0.163
CFO							1

*مستوى معنوية أقل من 0.01

**مستوى معنوية أقل من 0.05

يلاحظ الباحث على الجدول رقم (6) السابق ما يلي:

1-توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية الإدارية ، (اي كلما زاد الملكية الإدارية للضربيه زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط (0,73)،(0,90)،(0,306) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

2-توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الارتباط (0,279)، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

3-توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين حجم الشركة، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

4-توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

تحليل نتائج الانحدار لاختبار الفرض الثاني:

يعتمد الباحثون لاختبار الانحدار للفرض على أسلوب الانحدار البسيط، وذلك لاختبار العلاقة الملكية الإدارية وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار جميع متغيرات الفرض الثاني.

تحليل نتائج الانحدار البسيط لاختبار الفرض الثاني:

يستخدم الباحثون أسلوب الانحدار البسيط لاختبار الفرض الثاني الذي ينص على " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح ".

$$EM = \beta_0 + \beta_1 MANOW + \dots$$

للتعرف على اتجاه العلاقة بين أثر الملكية الإدارية على إدارة الأرباح، قام الباحثون بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط. وبوضوح الجدول رقم (7) النتائج التي توصل إلى

جدول رقم (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين أثر الملكية الإدارية وإدارة الأرباح

R ²	اختبار T		الثابت	قيمة معامل الانحدار Beta	المتغير المستقل الملكية الإدارية
	Sig	قيمة T			
0,055	* 0.000	3,507	0,03 8	0,447	الملكية الإدارية

عند مستوى معنوية أقل من 1% ، يتضح من الجدول رقم (7) السابق ما يلي:

1- نظراً لأن اشارة قيمة معامل الانحدار (Beta) موجبة للمتغير المستقل الملكية الإدارية، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، وتدل قيمة Beta على إن كل تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة المتغير المستقل الملكية الإدارية يؤدي إلى تغيير مقداره 0,38 في قيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح).

2- إن قيمة T أكبر من 2% ومستوى الدلالة المعنوية لاختبار T للمتغير المستقل الملكية الإدارية مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي 0,00 وهذا يؤكد رفض الفرض الثاني.

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح "، وقبول الفرض البديل. بمعنى وجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح .

3- يوضح معامل التحديد R^2 النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع أن يفسرها المتغير المستقل الملكية الإدارية للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع إدارة الأرباح

بمقدار 0,055، وبالتالي يمكن صياغة نموذج (معادلة) الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الملكية الإدارية كما يلي:

$$ص = أ + ب س$$

إذا معادلة الانحدار = ص (إدارة الأرباح) = 0,447 + 0,038 س (الملكية الإدارية)

6/3/2: تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني:

قام الباحثون باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ ويوضح الجدول رقم (8) التالي نتائج هذا الاختبار:
جدول رقم (8): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

R	F . Test		T . Test		المعلمات المقدرة β_i	المتغيرات المستقلة
	Sig	القيمة	Sig	القيمة		
0,204	0.00 *	13,1 6			0,597	الجزء الثابت
			***0,099	1,50	0,53	MANOW
			*0,00	1,401-	0,544-	ROA
			*0,00	0,595-	0,099-	ROE
			**0,002	1,712	0,193	LEV
			0,62	0,709-	0,020-	SIZE
			0,37	0,901	5,812	CFO

* مستوى معنوية أقل من 0,01
** مستوى معنوية أقل من 0,05
*** مستوى معنوية أقل من 0,10

تشير نتائج الانحدار الخطي المتعدد والموضحة في الجدول (8) السابق إلى أن نموذج الانحدار دال احصائياً، وذلك لأن معنوية F متساوية للصفر. أما فيما يتعلق بمدى قدرة النموذج على تفسير التباينات أو الانحرافات الكلية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) فيوضحها معامل التحديد R²؛ والذي يشير إلى أن نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحثون قادر على تفسير (20,4%) من البيانات في إدارة الأرباح يمكن تفسيرها بواسطة الاختلافات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار المستخدم عند مستوى معنوية أقل من (1%), وهذا يعني أن (79,60%) من هذه البيانات في إدارة الأرباح ترجع إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

7/3/2 صياغة نموذج الانحدار المتعدد للفرض الثاني:

يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Eq = 0.597 + 0.53 MANOW + -0.544 ROA + -0.099 ROE + \\ 0.193 LEV + -0.020 SIZE + -5.812 CFO$$

مما سبق يخلص الباحثون من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الثاني الذي ينص على : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح " وقبول الفرض البديل.

يرى الباحثون من نتائج الأساليب الإحصائية لفرض الدراسة، انه كلما زادت الملكية الإدارية زادت ممارسة إدارة الأرباح.

نتائج الدراسة:

خلص الباحثون من دراسته النظرية والتطبيقية إلى النتائج الهامة التالية:

- 1- توجد علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، وترتبط على هذه النتيجة ما يلي:
- 2- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية، (أي كلما زادت الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة.

- 3- توجد علاقة عكسيّة بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول.
- 4- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الارباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

- 5- توجد علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وبين معدل العائد على الأصول، وصافي التدفق النقدي التشغيلي.
- 6- توجد علاقة عكسيّة بين الملكية المؤسسية وبين درجة الرفع المالي.
- 7- توجد علاقة معنوية ذو دلاله إحصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في الشركات الإسمنت الليبية، وترتبط على هذه النتيجة ما يلي:
- 8- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الملكية المؤسسية، (اي كلما زادت الملكية المؤسسية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة.
- 9- توجد علاقة عكسيّة بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة.
- 10- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الارباح وبين حجم الشركة.
- توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الارباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية
- الوصيات:**

يقترح ويوصي الباحثون التوصيات الآتية:

- 1- أن يزداد الاهتمام بالملكية المؤسسية وتشجيع زيادة نسبة ملكية الشركات القطاع الخاص في الشركات المساهمة العامة.
- 2- زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين، من خلال التقييد دور الأكثريّة في اختيار السياسات المحاسبية وزيادة الارباح بشكل يحقق مصالحهم.
- 3- ضرورة أن تفرض أسواق المال مستقبلاً، عقوبات صارمة على الشركات التي تمارس أرباحها، بشكل سلبي يضر بحقوق أصحاب المصالح.
- 4- أن تعزز الشركات مراجعة قوائمها المالية تحت إشراف لجنة مراجعة معتمدة من جهة مستقلة ومحايدة مثل ديوان المحاسبة، أو سوق الأوراق المالية عند إعادة تفعيله.

بيان تضارب المصالح
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

- 1- أبو الخير، مدثر طه، 2008، إدارة الربح في الشركات المصرية: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

- 2-أبو العلا، أسامة مجدي، فؤاد، 2019، أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 4.
- 3-حسن، يوسف صلاح عبدالله، 2009، محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، ابريل 2009.
- 4-عبيد، إبراهيم السيد، 2010، دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميadianية على الشركات المقيدة في السوق المالي السعودي.
- 5-عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد، 2011، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- 6-نصار، باسل سليم، 2020، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للدراسات و للبحوث العلمية : سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مج. 42، ع. 6، ص. ص. 518-501

1. Alves, S. (2012). Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(1), 57-74.
- 8 . Ibrahim, S., Li, X., and Genese R., (2011), “Real and accrual-based earnings management and its legal consequences”, *Accounting Research Journal*. Vol.24, No. 1, pp.50-78.
9. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333..
10. Chen, H., Dhaliwal. S., and Trombey, A., (2012), “Consistency of Book–Tax Differences and the Information Content of Earnings” *The Journal of the American Taxation*, Vol. 34, No. 2, PP. 93-116.
11. Choi, A. H. (2018). Concentrated Ownership and Long-Term Shareholder Value. *Harv. Bus. L. Rev.*, 53(8), 53-99.
12. Stlowy, H., and Breton, G., (2004), “Accounts Manipulation Literature Review and Proposed Conceptual Framework”, *Review of Accounting and Finance*, Vol. 3, No. 1, pp.5-66.
13. Sousa, E. F. D., & Galdi, F. C. (2016). The relationship between equity ownership concentration and earnings quality: evidence from Brazil. *Revista de Administraç.o (S.o Paulo)*, 51(4), 331-341.
14. Mard, Y., & Marsat, S. (2012). Earnings management and ownership structure: Evidence from France. *Comptabilité-Contrôle-Audit*, 18(3), 11-42.
15. Kazemian, S., & Sanusi, Z. M. (2015). Earnings management and ownership Structure. *Procedia Economics and Finance*, 31, 618-624.
16. Xu , R.Z., Taylor, G.K., and Dugan, M.T., (2007), “Review of Real Earnings Management Literature”, *Journal of Accounting Literature*, Vol. 26, pp.195-228
- Yang, C. Y., Lai, H. N., & Leing Tan, B. (2008). Managerial ownership structure

- and earnings management. Journal of Financial Reporting and Accounting, 6(1), 35-53.
17. Roychowdhury, S., (2006), "Earnings management through real activitie 18-manipulation", Journal of Accounting & Economics, Vol. 24, No.1,